

مردود وكلام الامة علي ظاهره وهي عامه في كل
 موارد الكنه تتفاوت و به جمع بين كلام الاصوليين
 والنحاه فان بنيت علي الفتح مثلا اله الا الله فالعموم فيها
 نص وان لم تبني علي الفتح فان كانت في تقديره نحو ما جاني
 من رجل فالاولي نحو وما من اله الا الله ولا خلاف في ذلك
 وانما اختلفوا في ان العموم استفيد من دخول من اركان
 موجودا قبلها وان كانت عامله عمل ليس نحو لا رجل في
 الدار فاما نصب الخبر فهذا موضع الخلاف الذي ظنه القرابي
 وليس كذلك بل الصواب القطع بانها للعموم لكنه فيها
 بطريق الظهور لا النصوصيه فيبتطرق اليه التاويل وايها
 خلاف الظاهر ويسا عدا اطلاق الاصوليين علي ذلك
 قول سديويه الذي حكاه امام الحرمين في معاني الحروف
 عنه فقال ولهذا نص سيبويه علي جواز مخالفته فقوله
 ما فيها رجل بل رجلان كما تعدل عن الظاهر بقولها
 الرجال الا يزيدا فظهر الجمع بين كلام الفريقين وان
 لا خلاف بينهما في حمل قول من قال انها ليست للعموم في هذه
 الحالة كما نقل عن الجرجاني والزمخشري انه اراد ليست نصا
 فيه ويشهد لذلك ايضا ما نقله الشيخ ابو حيان في الارشاد
 عن سيبويه انها التاكيد الاستغراق مع الاعراب في قوله

ما جاني

ما جاني من رجل فغيرها ان الاول ظاهر قوله وظاهرا
 ان لم تبني بتناول صورتين العامله عمل ليس وهو واضح والادخله
 عليها من ولا خلاف انما نص كما سبق الثاني لوجه تخصيص
 النفي بل هي في سياق الشرط والاستفهام ونحوها كذلك قال
 تعالي من عمل صالحا فلنفسه وانما احد من المشركين استجارك فاقولوا
 له ان لا تجدوا نجوه وقد تعمر اللفظ عرفا كالجوي وحرمت
 امها تكريم يستفاد العموم اما من جهة اللغة او العرف
 او العقل ووجه الحصر انه اما ان يكون لفظا او غير لفظ
 واللفظ لا بد ان يكون دلالة علي معناه اما باصطلاح عام
 وهو اللغة او خاص وهو العرف ومالين بلفظ هو العقل
 اي وهو العموم بطريق العقل فالذي يدل بالعرف شيان
 احدهما الجوي والمراد به مفهوم الموافقة اذ قلنا
 دلالة لفظية فان الحكم فيها انما ثبتت من طريق الاولي
 لاجل ان العلة فيه اولي ولكونه متساويا لاجل ان العلة
 اقتضت ذلك وقد سبق في المفهوم تقرير استفادته من
 العرف وانما رأي له يرتضه المصنف والثاني اضافة الحكم
 الي الاعيان لقوله تعالي حرمت عليكم امهاتكم فانها لفظ العرف
 نقاوا بحر العين التي تحرم جميع الاستماعا للمقصود
 من النساء فقد حرمت جميع الاستماعا من الوطى مقدماته